المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center For Studies and Documentation

تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

«الرصد الاستراتيجي»

- خطة سلام لسوريا
- «حان وقت التشدّد مع إيران: السياسة تجاه إيران بعد الاتفاق»
- الاتفاق النووي الإيراني ـ دليل تعريفي
- ما بعد خطة العمل المشتركة: خطة عمل للولايات المتحدة الأميركية

العدد الأول
كانون الثاني ٢٠١٦

الرصد الإستراتيجي

كانون الثاني 2016

المركـز الإستشـاري للدراسـات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

الرصد الاستراتيجي، تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية.

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية.

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: كانون الثاني الموافق ربيع الثاني ١٤٣٧هـ

العدد: الأول

الطبعة: الأولى.

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد ـ بناية الإنماء غروب ـ الطابق الأول.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

Baabda 10172010
Beirut-Lebanon
47/P.o.Box: 24

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

ثبت المحتويات

خطة سلام لسوريا ٥

المناطق الآمنة أساس للسلام ٦

التحدي الدبلوماسي ١١

الاعتراضات المحتملة ١٣

"حان وقت التشدد مع إيران: السياسة تجاه إيران بعد الاتفاق" ١٧

الإتفاق النووي الإيراني – دليل تعريفي ٢١

ما بعد خطة العمل المشتركة: خطة عمل للولايات المتحدة ٢٥

خطة سلام لسوريا [1]

جيمس دوبينز، فيليب جوردن، جيفري مارتيني، مؤسسة راند، ١٧ كانون الأول، ٢٠١٥ [2]

أدى الصراع القائم في سوريا إلى تطرف جيل كامل من الشباب المسلم ما أسفر عن مقتل أو تشويه مئات الآلاف من الأبرياء، ودفع بالملايين من السوريين إلى الفرار من منازلهم وزعزع استقرار الدول المجاورة، كما ساهم في توتير روابط تضامن الاتحاد الأوروبي وتعزيز التعصب الديني في الولايات المتحدة وأماكن أخرى في العالم. إلى أي سلام سيكون تقريباً أفضل من هذه الحرب. ونقدم هنا ما نعتقد أنها الطريقة الأكثر عملية لإنهاء القتال.

بدأت هذه الحرب على أنها انتفاضة شعبية ضد نظام الرئيس بشار الأسد الاستبدادي. على مدى السنوات الأربع الماضية، تطور الصراع إلى حرب شاملة يشترك فيها الجميع ضد الجميع، وعمل على تأليب النظام ضد المعارضة، والشيعة ضد السنة، والعرب ضد الأكراد، والتيار المعتدل ضد التيار المتطرف. وقد استقطب هذا النزاع عشرات الآلاف من المقاتلين الأجانب من أوروبا وأميركا الشمالية، وأفريقيا. وأدى إلى تفاقم المنافسات الجيوسياسية بين المملكة العربية السعودية وإيران وروسيا وغيرها من الدول، وورطت ما يقارب من عشر جيوش لدول خارجية.

قد يكون من المبكر القول إن الفوائد المترتبة على إسقاط الأسد ستكون جيدة من الناحية البشرية والإستراتيجية والسياسية والاقتصادية لتحقيق هذا الهدف، ولكن هذا الأمر أصبح بعيداً جداً. عند هذه النقطة إذا ما استمر الرئيس الأسد أو رحل في الفترة القادمة سوف تعتبر هذا المسألة مسألة نفعية بحتة **ويجب على الولايات المتحدة أن تسعى لمعرفة أي نتيجة يمكنها أن تساهم على وجه السرعة في إيقاف القتال**. هناك مساران للسلام إلا أنهما مختلفان في التسلسل. سيركز **المسار الأول** على التوسط لتقديم ترتيب سياسي شامل بين الأطراف السورية المتحاربة وممّوليهم الخارجيين، بما في ذلك إصلاح مؤسسات الدولة، وتشكيل حكومة جديدة، ووضع خطة للانتخابات مرافقة بوقف لإطلاق النار والبدء في عملية إعادة الإعمار. أما **المقاربة الثانية** فتنصّ على ضمان الاتفاق الفوري لوقف إطلاق النار، وسيعقبها إجراء مزيد من المفاوضات على شكل الدولة والحكومة السورية الجديدة.

(١) James Dobbins, Philip Gordon, and Jeffrey Martini, RAND Corporation, Dec. 17, 2015

(٢) ترجمة كاملة للنص، آمنة رزق/ ملف البحث الراجع ـ المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

من الواضح أن المقاربة السابقة – التي تتضمّن أهدافاً حالية لجميع الجهات الخارجية الفاعلة ومعظم المعارضة السورية – سوف تكون من أفضل المقاربات. وللأسف لا يوجد احتمال لأن توافق الأطراف السورية المتنازعة، ناهيك عن قيادتها، على الترتيبات المفصلة للدولة السورية الجديدة في أي وقت قريب. وهكذا وفي أحسن الأحوال، فإن ما يمكن تحقيقه سوف يكون صيغة عامة للإصلاح المؤسسي مرفقة بوقف إطلاق نار فوري، وإذا لم تتم الموافقة على ترتيبات متفق عليها تهدف إلى الحفاظ على وقف إطلاق النار فسوف يستمر القتال وتنهار المفاوضات.

ولذلك فإننا ندعو إلى التركيز على تأمين وقف إطلاق نار فوري ترافقه ترتيبات دولية متفق عليها لتنفيذه. وسوف يكون من الصعب الموافقة على هذا الأمر، إلا أن هذا الهدف هو أكثر واقعية وتحقيقه كبديل رئيسي أفضل بكثير ليستمر إلى أجل غير مسمّى أو حتى يؤدي إلى شن حرب مدمرة.

قد لا يكون وقف إطلاق النار شرطاً كافياً لتسوية سياسية نهائية، ولكن من المرجح أن يكون شرطاً ضرورياً. وإذا ما توقف القتال على أساس الإقليم المنعقد حالياً، سوف تجد سوريا نفسها مقسّمة إلى أربع مناطق، منطقة تسيطر عليها الحكومة، ومنطقة يسيطر عليها الأكراد، ومنطقة يسيطر عليها عناصر مختلفة من المعارضة السنية، وأخرى يسيطر عليها بشكل كبير عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وبما أنه لا يوجد لتنظيم الدولة الإسلامية داعمون خارجيون وهو محصن من التأثيرات الخارجية ومعارض في الوقت نفسه لوقف إطلاق النار، ففي هذه الحالة سوف تقّسم سوريا فعلياً إلى ثلاث مناطق "آمنة" وعلى أساسها يتفق الأطراف على وقف القتال، على أن تبقى هناك منطقة واحدة يخيّر فيها الأطراف على شن حرب على تنظيم الدولة الإسلامية.

المناطق الآمنة أساس للسلام

إن أي اقتراح لتحقيق الاستقرار في سوريا يجب أن يبدأ مع هدف تأمين الاستقرار لحوالي ١٦,٦ مليون سوري بينهم ٧ ملايين نازح. يضع مقترحنا ذلك الهدف في الطليعة وأيضاً في الوسط مع الاعتراف بثلاث وقائع حقيقية وصعبة بعض الشيء.

الحقيقة الأولى: أدّت أربع سنوات ونصف السنة من القتال في سوريا إلى مقتل ربع مليون مواطن سوري من جميع الطوائف، يجب ان يكون ذلك هدفاً للتخفيف من حدة هذه الانقسامات على المدى البعيد، ولكن يجب القبول بهذه الانقسامات على المدى القصير (إزالة البوالد).

الحقيقة الثانية: إن طرد النظام الحالي عن طريق بناء القوة العسكرية للمعارضة – وهي المقاربة الأساسية للولايات المتحدة وشركائها للسنوات الأربع الماضية – من المرجح أن لا تنجح. وقد أثبتت روسيا وإيران التزامها التام حفظ النظام، إذ إن تصعيد النزاع لم يؤدّ إلى استسلام الأسد، إنما أدّى إلى تصعيد أكثر حدّة ساهم في المزيد من القتل واللاجئين وساهم أيضاً في تطرّف المعارضة.

الحقيقة الثالثة: تكاد لا تكون خطوط المعركة على أرض الواقع مثالية مع أنها يجب أن تكون الركيزة الأساسية لأي هدنة. إن تبادل أراض محدودة قد يكون ضرورياً لتسهيل فض الاشتباك بين المقاتلين والمساعدة في تنفيذ وقف إطلاق النار.

بناءً على هذه الحقائق **فإن الأمل الوحيد لوقف المجازر في سوريا هو في القبول بمناطق حرة تأخذ بعين الاعتبار الانقسامات الإثنية والطائفية وخطوط المعركة الحالية خلال نقل السلطة البارزة داخل المجتمعات المحلية**. وكمعظم البلدان في الشرق الأوسط فإن الانهيار الإثني والعنصري في سوريا ليس نظيفاً على الإطلاق..

امتزجت المجتمعات داخل سوريا على مر التاريخ، لذلك لا يوجد شيء يمكن اعتباره امتداداً راسخاً في الأرض لمجتمع واحد. بالإضافة إلى ذلك يشكل السنّة العرب حوالي ٦٠٪ من مجموع السكان في سوريا وهم موجودون في جميع أنحاء البلاد ويشكلون أكثرية حتى في المناطق التي يسيطر عليها النظام ويعلن هؤلاء ولاءهم للنظام في جميع الحالات. توضع هذه المحاذير الهامة جانباً، حيث إن خريطة التجمعات الاثنية والطائفية لا تعكس التجمعات المناطقية التي تعززت من النزوح الداخلي.

تتمركز المجموعات العلوية والمسيحية في المنطقة الغربية من البلاد المتاخمة للبحر المتوسط شمالي لبنان. يسيطر أكراد سوريا على الحدود الشمالية مع تركيا. أما الدروز فإنهم يتمركزون في جيوب جنوبي البلاد. يسيطر السنّة العرب على المساحة المتبقية من ارض سوريا مشكلين بذلك الأغلبية الساحقة في المناطق الشرقية التي تشكل العمود الفقري للبلاد، وتمتد هذه المناطق من درعا في الجنوب نحو دمشق وحمص وحماه وصولاً إلى حلب في الشمال. ويشمل معقل السنّة العرب كذلك وادي نهر الفرات والمناطق القوية التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. (لمزيد من المعلومات حول المجموعات التي كانت متواجدة قبل الحرب في سوريا أنظر الشكل رقم ١).

توزيع الطوائف قبل الحرب في سوريا

Figure 1. Syria's Pre-War Sectarian Breakdown

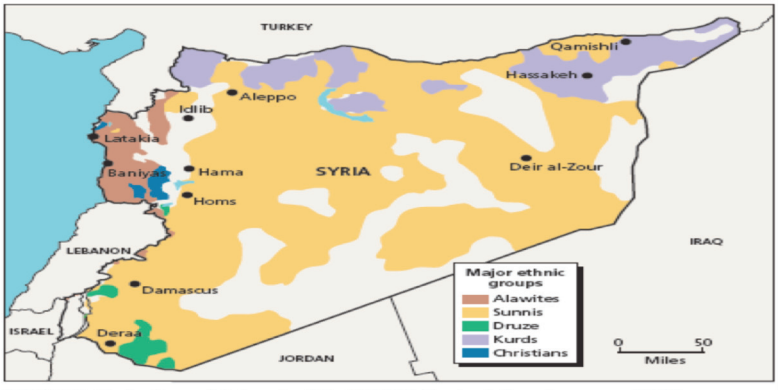

SOURCE: Data from M. Izady, "Gulf/2000 Project," web page, 2003.
NOTE: Map does not reflect complex ethnic divisions in main population centers.
RAND PE182-1

وليس من قبيل الصدفة أن نجد أن الجغرافيا الطائفية والعرقية في سوريا تنعكس على خطوط المعركة الحالية. والاستثناء الرئيس هنا هو أن النظام العلوي لا يزال يسيطر على دمشق ويحكم المناطق ذات الأغلبية السنية التي تدعم أكثرها النظام الحالي. أما المناطق السنية التي لا تخضع لحكم النظام فهي منقسمة بين مجموعات المعارضة المختلفة، بدءاً من الجماعات المعتدلة المدعومة من الولايات المتحدة إلى تنظيم القاعدة التابع لجبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إضافة إلى مجموعات أخرى تقع بين طرفي نقيض هذا الطيف الإيديولوجي. لإضافة مزيد من التعقيد نجد أن مجموعات المعارضة السنية العربية تتواجد غالباً في موقع واحد بمعنى أن "المعتدلين" يعملون على مقربة من جبهة النصرة وفي بعض الأحيان جنباً إلى جنب معها. (للاطلاع على الأراضي المسيطر عليها من قبل المجموعات المسلحة أنظر الشكل رقم ٢).

السيطرة على الأراضي من قبل الجهات المسلحة، أيلول -٢٠١٥

Figure 2. Control of Territory by Armed Actors, September 2015

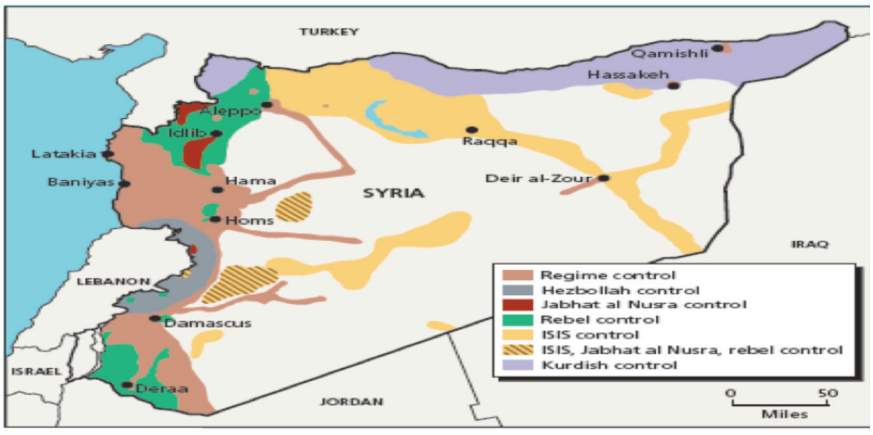

SOURCE: Institute for the Study of War, "Control of Terrain in Syria: September 14, 2015," web page, September 14, 2015.

RAND PE182-2

Figure 3. Proposed Zones in Syria

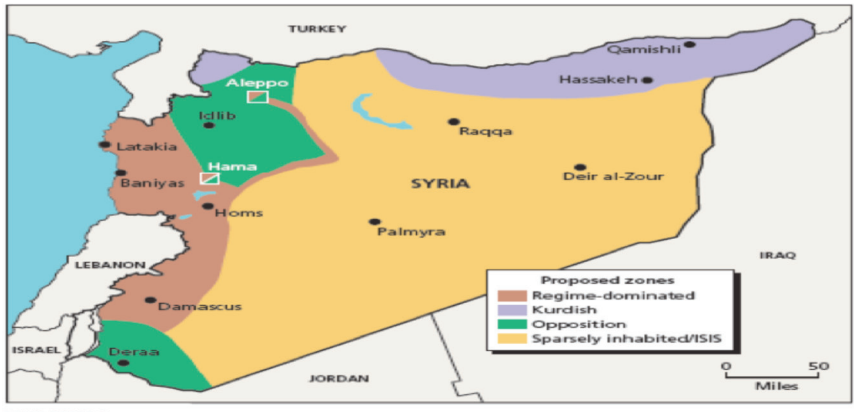

RAND PE182-3

يتضمن اقتراحنا إنشاء ثلاث مناطق متفق عليها في سوريا، منطقة متصلة جغرافياً ومنطقتين غير متصلتين. صوّرت المنطقة الأولى باللون البني في الشكل رقم ٣ وسوف تكون هذه المنطقة متصلة، وتمتد المقاطعات التي يسيطر عليها النظام من الضواحي الجنوبية لدمشق من خلال حمص وطرطوس وبانياس واللاذقية إلى الحدود السورية مع تركيا على ساحل البحر المتوسط. أما المنطقة الثانية فقد رسمت باللون البنفسجي وسوف تكون منطقة كردية غير متصلة تضم المساحة الشمالية لتضاريس شرق حلب إلى الحسكة والقامشلي وكذلك في الشمال الغربي العلوي من البلاد.

المنطقة الثالثة: رسمت باللون الأخضر وسوف تتألف من كتلتين من الأراضي التي تسيطرعليها المعارضة بشكل كبير، وتقع إحدى هذه المناطق جنوب غربي البلاد حول درعا بينما تتركز الأخرى في إدلب. سوف تكون حلب وحماه من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والنظام في نفس الوقت، وسوف يتمكن النظام من تقديم خط دعم لحلب، كما إنها ستنعكس على التموضع الحالي للقوات الحالية في البلد.

المنطقة الرابعة: رسمت باللون الأصفر ويسيطر عليها حالياً تنظيم الدولة الإسلامية وستشمل المساحة المتبقية في سوريا، ومعظم هذه المنطقة غير مأهولة سكانياً مع وجود مراكز سكانية في تلك المنطقة تشمل دير الزور والرقة في وادي نهر الفرات إضافة إلى تدمر وسط البلاد. **سوف تقع المنطقة تحت إدارة دولية بعد ان يتم طرد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على يد التحالف الدولي** لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية. أما المناطق الأخرى الثلاث فسوف تتم إداراتها من قبل أولئك الذين يسيطرون على الإقليم في الوقت الذي يتم فيه وقف إطلاق النار. سوف تسقط هذه المنطقة بيد قوى خارجية تدعم حالياً هذا الفصيل أو ذاك. وبالتالي سوف تضمن كل من روسيا وإيران بقاء الرئيس، أما الولايات المتحدة فستضمن بقاء الأكراد وستضمن تركيا والأردن بقاء المعارضة السنية، وسوف تتعاون جميع الأطراف الخارجية لطرد تنظيم الدولة الإسلامية.

يتطلب إنشاء ثلاث مناطق آمنة نقل بعض الأراضي بين الفصائل لرسم خطوط هدنة واضحة وتأمين طرق إمداد. سوف تؤدي التنازلات الصعبة لنظام بشار الأسد إلى التخلي عن أجزاء من حماه وحلب لصالح المعارضة السنية العربية المعتدلة، ومن شأن هذا الأمر أن يعوض عن انسحاب المعارضة المعتدلة من، أو على الأقل القبول بسيطرة النظام على الجزر الصغيرة ضمن الأراضي التي يسيطر عليها داخل منطقة النظام كما سيؤدي إلى انسحاب بعض كتائب المعارضة المعتدلة من ضواحي دمشق، ما يتيح للنظام تأمين العاصمة وعزل المتطرفين في منطقة نيران حرّة.

مباشرة وبعد متابعة وقف إطلاق النار وان لم يكن قبل ذلك، سوف تجتمع الأمم المتحدة مع ممثلي جميع الفصائل السورية التي قبلت بوقف إطلاق النار لتبدأ ببناء قواعد جديدة لدولة سورية موحدة. قد يستغرق الأمر وقتاً طويلاً لجعل سوريا موحدة، مع أن هذا الأمر ليس ممكناً على الإطلاق. **ومن الممكن**

أن تكون الدولة الناشئة فيدرالية أو كونفدرالية. ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى منح سوريا حكماً ذاتياً شاملاً بما في ذلك السيطرة على الأمن المحلي من قبل السلطات المحلية. كما أنها قد تشمل شكلا من أشكال طائفية تقاسم السلطة بين الطوائف كما هي الحال في لبنان بعد حربه الأهلية الطويلة. وقد يتم توفير ضمانات وحماية محددة للأقليات داخل كل منطقة وفي البلد بشكل كامل. كما أنها قد تشمل إصلاحات دستورية مهمة لإعادة توزيع السلطة بين المؤسسات الوطنية وإجراء انتخابات لا يمكن للأسد أن يشارك فيها.

أخيراً، من المحتمل أن يتطلب ذلك إجراء ترتيبات عملية حيث يمكن للنظام المتمركز في العاصمة توفير خدمات محددة إلى مناطق مختلفة بينما يتولى السكان المحليون مسؤولية الأمن والحكم المحلي. سيستلم السوريون جميع هذه الملفات تحت رعاية الأمم المتحدة وبتشجيع من القوى الخارجية، وسوف يكون من الصعب حل هذا الأمر ولكنه أقل صعوبة من استمرار عمليات القتل.

سوف تبدأ الرقابة الدولية لوقف إطلاق النار ودعم العملية السياسية من خلال مجلس سلام تنفيذي على غرار النموذج البوسني، وسوف يتكون هذا المجلس من الدول المذكورة أعلاه بالإضافة إلى دول أخرى مستعدة للمساهمة بشكل واسع. سوف يتم تكليف وتفويض هذا المجلس من قبل مجلس الأمن الدولي لضمان احترام وقف إطلاق النار. ولا يمكن للأمم المتحدة ولا لمجلس السلام التنفيذي تعيين إدارة دولية لتأسيس حكم مؤقت في مناطق تنظيم الدولة الإسلامية المحرّرة.

سوف يطرح وضع تنظيم الدولة الإسلامية جانباً عدّة أسئلة بشأن المشاركة في وقف إطلاق النار من جانب المجموعات الأخرى التي تعتبر إرهابية من قبل الكثيرين. وعلى سبيل المثال : بقاء وقف اطلاق النار يتطلب إلتزام حزب الله بهذا الشأن. يجب أن يكون شرط المشاركة في عملية وقف إطلاق النار بمثابة تعهد مقبول لإنهاء العنف داخل سوريا، وأيضاً لإنهاء التحريض على العنف من سوريا ضد أهداف خارجية، وبالتأكيد سوف يرفض تنظيم الدولة الإسلامية هذا التعهد،وكذلك على الأرجح أن تفعل جبهة النصرة. بدلاً من الانخراط في جدال طويل الأمد بين الداعمين الخارجيين حول من سيكون مع او من سيكون خارج هذا الترتيب. وقد يكون من الأفضل هنا الاتفاق على شروط وقف إطلاق النار بين القوى الخارجية وكذلك بين القوى الداخلية بأسرع وقت ممكن والسماح أيضاً للمتطرفين باستبعاد أنفسهم وذلك لرفضهم تعهدات الالتزام المعقولة. ويجب أن يكون واضحاً لجميع المجموعات أن الدعم الخارجي سوف يخفض للمجموعات التي تخرق وقف إطلاق النار.

وجود مستوى معين من الحضور العسكري الدولي سوف يكون ضرورياً لمراقبة وضمان المحافظة على وقف إطلاق النار. ويمكن للقوات الخارجية أن تنتشر في مناطق صديقة لها، والقوات الروسية هي الخيار الأمثل للمنطقة التي تسيطر عليها الحكومة، وتهتم القوات الأميركية بالمنطقة الكردية وبما أن الولايات هي المكان الأنسب لتهدئة مخاوف أنقرة فمن شأن هذه المنطقة الآمنة أن تتحول إلى قاعدة عسكرية كردية لشن هجمات على تركيا أو تظهر كأنها دولة كردية شكلية.

أخيراً، **سوف تكون القوات المسلحة من الدول السنية الضمانة الخارجية المنطقية للمنطقة العربية السنية المعارضة**، وربما ستكون الضمانة للقوات التركية في الجزء الشمالي من هذه المنطقة وأيضاً للقوات الأردنية في الجنوب. ومن المرجح أن يكون الجزء الشمالي من منطقة المعارضة السنية من المناطق الأكثر إشكالية، كما أنها من المناطق التي تتداخل فيها الجماعات المتطرّفة وجماعات المعارضة المعتدلة. الاستثناء الوحيد للمناطق المتشابهة مع الضمانات الخارجية هو في المنطقة التي يسيطر عليها حالياً تنظيم الدولة الاسلامية. ولتجنب تجدد الصراع بين الأطراف على وقف إطلاق النار والسيطرة على هذه المنطقة، سوف تقع المنطقة التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية تحت إدارة دولية ريثما يتم إنشاء حكومة سورية ممثلة على نطاق واسع.

يتطلب تعزيز الأمن في المناطق المحرّرة حديثاً من تنظيم الدولة الإسلامية أن تتولى منظمة دولية المحافظة على الأمن فيها، كما أنه يمكن نشر قوة صغيرة من المراقبين المحايدين تحت إشراف الأمم المتحدة. هذه القوة سوف تراقب فقط وقف إطلاق النار وليس تنفيذ قرار وقف إطلاق النار. سوف يقع تنفيذ وقف إطلاق النار على عاتق القوى الأساسية التي ستوظف نفوذها مع عملائها المحليين.

التحدي الدبلوماسي

بما أن تنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النار ضمن هذه الخطوط سيكون صعباً، ينبغي متابعتها وبسرعة نظراً لأهمية الوضع الراهن والاحتمالات البعيدة لتحقيق حل سياسي شامل في أي وقت قريب. شكّل تأسيس مجموعة الدعم الدولية لسوريا (ISSG) التي تجمع وزراء الخارجية من جميع الجهات الخارجية الفاعلة بما في ذلك إيران والسعودية خطوة أولية مفيدة. بينما يبقى اللاعبون الأساسيون منقسمين بشكل كبير حول ما إذا، وكيف، ومتى سيرحل الأسد، إلا أنهم اتفقوا على الأقل لمناقشة وقف إطلاق النار والعملية السياسية التي من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى انتخابات جديدة ودستور جديد. بعد إدراك أهمية المرحلة الحالية واستكشاف خيارات سريعة لنهاية التطرف التعجيزي. هل يمكن أن تتفق هذه الأطراف على طريقة لوقف الحرب ؟

على أي حال، فإن وجود مجموعة الدعم الدولية لسوريا ليس كافياً، ومع ذلك يمكن العمل على وضع اتفاق مفصّل على طاولة تبدأ الولايات المتحدة فيها بالمناقشات الثنائية الخاصة بمن في ذلك روسيا وشركاء الولايات المتحدة الأساسيون مثل السعودية وتركيا. مع وجود روسيا – هناك الآن أكثر من لاعب مركزي سوف يعطى له دور عسكري متقدم في سوريا – **الهدف هو استكشاف مقايضة تضمن فيها موسكو أن نظام الأسد لن ينهار(مصلحة روسيا الأساسية) في مقابل وقف إطلاق النار بين النظام والمعارضة وشن حملة مشتركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية.**

إذا استمرت روسيا بدعم النظام وقصف جميع عناصر المعارضة بشكل عشوائي، فإن الولايات المتحدة وغيرها من الدول ستواصل وببساطة دعمها مقاتلي المعارضة. سوف تستمر الحرب، وسوف

تستمر روسيا في عدائها للعالم السنّي وستصبح هدفاً متزايداً للإرهابيين، وهذا ما كان واضحاً في حادثة انفجار الطائرة الروسية في سيناء في ٣١ في تشرين الأول الماضي.

في الواقع، قد يكون بعض التوسع في المساعدات الأميركية للمعارضة السنيّة للسماح لها بتحمل هجمات النظام المدعومة روسياً ضرورياً كمقدمة لتأمين الدعم الروسي لهذه المقاربة. ولكن إذا كانت موسكو مستعدة للضغط من أجل إحداث تغييرات في السياسة نحو دمشق، بما في ذلك الدعم لوقف إطلاق النار والاعتراف بالحكم الذاتي للمعارضة في أنحاء البلاد– هنا قد يكون المقترح المقدم – اتفاقاً سياسياً قابلاً للتحقيق على المدى القريب. هذه النتيجة ستكون جيدة وأكثر قابلية للتحقيق من أية محاولة غير مؤكدة ومكلفة لتعزيز قدرة المعارضة على المساومة على أمل الفوز بموافقة روسيا على إطاحة نظام الأسد. سوف يكون الاتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا ضمن هذه الخطوط أساساً متيناً لمحاولة الحصول على دعم دول أخرى.

ستكون السعودية أكثر الدول تشدداً في رفض هذا الاتفاق. تصر الرياض وبشدة على إزالة نظام الأسد، هذا الإصرار المتشدد من السعودية سيحفز المنافسة مع إيران. في الوقت الحالي، تعارض السعودية وبقوة أي اتفاق لا يتضمن جدولاً زمنياً قصير الأمد وملموساً لرحيل الأسد. يصرّ ممثلو السعودية على أن البديل لحل سياسي مقبول هو الحل العسكري، على سبيل المثال الإطاحة العنيفة بالأسد والقضاء على النفوذ الإيراني.

وبمنأى عن أزمة اللاجئين والمال الوفير المستمر لدعم المعارضة، يبدو أن السعوديين على استعداد لمواصلة الحرب طالما لزم الأمر حتى استنزاف أو تهميش إيران. تحتاج الولايات المتحدة هنا إلى إقناع السعودية أن هذه السياسة ستدفع بهم إلى مستنقع مكلف لا سيما مع ارتفاع التطرف في المنطقة وخارجها.

قد تكون واشنطن قادرة على الحصول على مساعدة من الدول العربية السنية الأخرى والتي تركّز بالفعل على ضرورة وقف الحرب وحماية السكان السنّة بما ذلك الأردن ومصر والإمارات العربية المتحدة. يمكن لواشنطن أن توضّح للرياض أنه في الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة العمل دون كلل على وقف القتل وحماية السنة ومحاربة تنظيم الدولة الإسلامية واحتواء إيران، فإنها لن تكون طرفاً في التصعيد العسكري الذي يُخضع جميع المصالح الأخرى لأهداف إزالة الأسد والقضاء على النفوذ الإيراني في سوريا،والتي في النهاية سبقت الحرب الحالية منذ عقود خلت.

سوف تكون تركيا متشددة كما هي حال السعودية، فقد ألزمت تركيا نفسها إطاحة الأسد، وتلقي المسؤولية عليه في إدخال مليوني لاجئ إلى تركيا والتحريض على صعود تنظيم الدولة الإسلامية، وتعزيز الظروف الملائمة لكيان كردي محتمل في سوريا. اتجهت سياسة أنقرة إلى دعم الجماعات الأكثر فعالية في طرد الأسد. لذا جاءت النتيجة كارثية، ازدياد عدد المتطرفين ومناخ متساهل لعبور المقاتلين الأجانب

من تركيا إلى سوريا. تحتاج تركيا لأن تقتنع أن القوة الكردية والاستقلال الكردي في سوريا سينموان فقط إذا ما استمرت الحرب، وأن منطقة حكم ذاتي كردي يمكن أن تصبح في نهاية المطاف شريكاً لتركيا وليس منطقة سورية كردية مستقلة كما هو الحال في شمال العراق. بالنسبة للمملكة العربية السعودية فإن مفتاح الحل لجعل الأتراك ينجزون هذه الخطوة يجب أن يكون في معرفة أن الولايات المتحدة وغيرها من الدول لن تمدّد الحرب في سبيل الإطاحة بالأسد أو تمنع تأسيس منطقة حكم ذاتي كردي إذا كان هناك من فرصة واقعية لوضع حد له على الأسس المقدمة هنا.

الاعتراضات المحتملة

سوف يهاجم منتقدو هذا الاقتراح المذكور لعدة أسباب، **أولها** أن تقسيم سوريا إلى مناطق متفق عليها من شأنه أن يفاقم التطهير العرقي والإثني للأقليات الموجودة داخل سوريا. لا يأخذ الكُتّاب على محمل الجد إمكانية القتال بين الطوائف الذي من شأنه أن يسبق ويتبع تنفيذ هذه الخطة. ومع ذلك، يجب أن يكون هذا الاحتمال موزوناً ضد حقيقة أن المذبحة الجارية لن نعرف لها نهاية في الأفق المنظور، مع وجود هكذا نتائج سياسية وجيوسياسية . فضلاً عن ذلك، سوف توضع هذه الخطة في مكان يُمكّن الضامنين الخارجيين من مراقبة وفرض وقف إطلاق للنار وذلك من شأنه أن يكون رادعاً كبيراً لأعمال القتل الانتقامية مما هو عليه اليوم.

من المؤكّد أن استمرار الصراع الحالي لا يمكنه أن يجنب سوريا انقسامًا دائماً: في الواقع يمكن أن يؤدي هذا الصراع إلى المزيد من الانقسام وزيادة التطهير العرقي. وسيكون مهما أن يوافق مجلس الأمن ومجلس السلام التنفيذي على عدم اعتبار هذه التقسيمات المناطقية دائمة ويستخدموا نفوذهم مع الأطراف السورية لتعزيز الاتفاق على شكل الدولة السورية الجديدة.

هناك نقد آخر هو أنه من غير الأخلاقي قبول أي شيء اقل من رحيل الأسد فوراً نظراً لاعتداءاته القاسية على الشعب السوري. الأسد دكتاتور وحشي ويستحق أن يواجه العدالة. وإذا كان هناك من طريقة عملية لعزله من السلطة وضمان أن تُحكم سوريا بطريقة لائقة ومضمونة بعد رحيله، فهذا الأمر من شأنه أن يكون أفضل بكثير من القبول بوقف إطلاق النار مع إبقاء مصيره دون حل. ومع ذلك، فإن هذا الخيار غير موجود في العالم الحقيقي، إن اربع سنوات من التصعيد العسكري التدريجي وعزل سوريا لم تدفع سوريا وإيران إلى التخلي عن الأسد إنما على العكس فقد ضاعفت من دفاعها عنه. هناك سبب ضئيل للاعتقاد بأن بعض الزيادة البسيطة في دعم المعارضة – سواء في شكل الأسلحة المتطورة ومناطق حظر الطيران، أو حتى الضربات العسكرية المباشرة – من شأنه أن يغير ذلك الأمر، وإن مثل هذه الخطوات ستكون لها عواقب وحسابات أخرى.

السؤال الحقيقي هو ما إذا كان يمكن تحقيق وقف إطلاق النار على طول الخطوط التي اقترحناها. لا ينبغي لأحد أن تكون لديه أوهام حول صعوبة القيام بذلك. الأسد، المدعوم بقوة من روسيا وإيران

سيشعر أن الوقت لصالحه ولا يوجد أي سبب لوقف القتل حتى تُسحق معارضته الأساسية بالكامل، في حين أن معظم مجموعات المعارضة وداعميها مصممون بالتساوي على القتال حتى تكون أهدافهم القصوى، أي تدمير النظام، قد تحققت.

من ناحية أخرى، من الصحيح أيضاً أن اقتراح اتفاق جدي لوقف إطلاق النار على طول هذه الخطوط لم يقدم حتى الآن إلى الفرقاء. الضمانات المقدمة حول إمكانية أن يستمر النظام بالسيطرة على دمشق ومدن أخرى صعوداً وهبوطاً للجناح الغربي في سوريا من الممكن أن تكون كافية لإقناع الأسد وداعميه الخارجيين أن وقف القتال في مصلحتهم، عوضاً عن إطالة أمد حرب باهظة لا يمكن توقع نتيجتها. وفي أي حال، هذا الأمر معاكس لمنتقدي اقتراحنا كونه غير عملي على الأرض لأن الأسد لن يوافق على تفويض حقيقي للسلطة، بدلاً من تأييد مقاربة تطلب منه التخلي عن السلطة نهائياً.

أما بالنسبة للمعارضة وداعميها فهم غير مهيئين لما يمكن أن يكون مقدماً هنا: وقف لإطلاق النار يوقف أخيراً هجمات الأسد، بما فيها البراميل المتفجرة ؛ حكم ذاتي محلي ممنوح ومدعوم من المجتمع الدولي المقبول أساساً من النظام، في المناطق التي يسيطرون عليها في الوقت الراهن؛ إيصال المساعدات الإنسانية لتلبية الحاجات الملحة جداً إلى السكان المحاصرين؛ إطلاق السجناء؛ عملية متفق عليها بشكل نهائي لفرز البنية السياسية السورية التي يمكن أن تشمل طريقاً لتجاوز الأسد..

النقد الثالث الذي من المرجح أن ينظر في غياب الإرادة السياسية من قبل الأطراف الخارجية الرئيسية لتكون بمثابة الضمانات لمناطق آمنة. ومن شأن هذا الاقتراح، وبعد كل شيء، وقف عمليات القوات الأميركية في المناطق الكردية؛ ضمان مجموعة من القوات التركية والأردنية للمعارضين السنة العرب بانهم لن يجددوا الهجمات على دمشق وحمص؛ موافقة روسيا وإيران على كبح جماح النظام من محاولته استعادة حلب، ودرعا، وغيرها من المراكز السكانية التي ستقع تحت السيطرة العربية السنية. التعاون بين هذه الحكومات الخارجية لن يكون سهلاً، ولكنه أصلح من التعاون بين عملائها على الأرض. المفتاح لتأمين التعاون اللازم بين جميع الأطراف الخارجية هو في إقناع هذه الأطراف بأن هذه الترتيبات هي الخيار الأقل سوءا عندما يكون البديل استمرارا لحرب واسعة بكل تبعاتها.

ومن الممكن أن يكون النقد النهائي لتصميم العملية التي دافعنا عنها لا يتوافق مع أفضل الطرق في تسوية النزاعات وتحقيق الاستقرار. وعلى وجه التحديد، يمكن القول بأن المناطق المتصلة هي أفضل من المناطق غير المتصلة أو أن التسوية السياسية يجب أن يسبقها وقف لإطلاق النار لجعل هذا الأخير مستمراً. هذه النتائج هي في الواقع من أفضل النتائج، ولكن من غير الممكن تحقيقها في أي وقت قريب. نعتقد أن البدائل الوحيدة الحقيقية على المدى القريب يمكن وصفها بالفوضى والسلام الهش أو استمرار للحرب في المستقبل.

أولئك الذين يعتقدون أن هذه المقاربة غير عملية يجب أن يشرحوا كيف يمكن لنتيجتهم المميزة أن تتحقق؛ أولئك الذين يعترضون عليها يجب أن يشرحوا لماذا استمرار الحرب أفضل من هذه المقاربة. **لا ينبغي لأحد أن يدّعي بان هناك طريقاً للمضي قدماً في سوريا من دون مخاطر أو أثمان باهظة**. ولكن كما أشار الرئيس باراك أوباما مؤخراً، ليس من المفيد تقديم أفكار غير مدروسة على أساس أنها " حلول " أو " التقليل من شأن التحديات التي ينطوي عليها الوضع. وبدلاً من ذلك فقد دعا أوباما النقّاد للقول "على وجه التحديد" و "بالضبط" ماذا سيفعلون وكيف سيفعلون ذلك. هذا الاقتراح هو محاولة لفعل ذلك. ولا يخلو من التحديات، والسلبيات، أو المخاطر، ولكننا نعتقد أنه أفضل بكثير من الوضع القائم حالياً وعملي أكثر من أي من البدائل المتاحة.

"حان وقت التشدد مع إيران: السياسة تجاه إيران بعد الاتفاق" [٣]

"أليوت كوهين" و"أريك أدلمان" و"راي تاكيه"، مجلة "فورين آفيرز"، عدد كانون الثاني\ شباط ٢٠١٦ [٤]

تنبع أهمية المقالة من كون اثنين من الكتّاب (أريك ادلمان وأليوت كوهين) هما من كبار منظري تيار جديد من المحافظين الجدد الذين من المتوقع أن يحتلوا مناصب هامة في حال فوز أحد المرشحين الجمهوريين بالرئاسة الأميركية (باستثناء ربما دونالد ترامب).

يعتبر الكتّاب أن الاتفاق النووي المتمثل بخطة العمل المشتركة هو من أكثر الاتفاقات الناقصة في مجال الحد من التسلح وأنه لا يمكن اتباع سياسة راشدة تجاه إيران في ظل الاتفاق النووي بشكله الحالي، الذي يثبت مكانة إيران كقوة على العتبة النووية و يمهد كذلك لبناء إيران القنبلة النووية. وعليه حث الكتّاب الولايات المتحدة على **تعديل البند الذي ينصّ على رفع بعض القيود على برنامج إيران النووي خلال ثمانية أعوام**، حيث رأوا أن هذه القيود تعتبر من أهم القيود المفروضة على برنامج طهران النووي. كما دعوا المسؤولين الأميركيين إلى إجراء تصويت عند انتهاء مهلة الاتفاق بين قوى الخمس زائداً واحداً وإيران على تمديد القيود المفروضة خمس سنوات إضافية – وكذلك إلى إجراء مثل هذا التصويت كل خمس سنوات بعد ذلك (على أن تحسم المسألة بحسب أغلبية التصويت).

تُكمل المقالة بدعوة الولايات المتحدة إلى أن تطلب من إيران نقل اليورانيوم المخصب لديها إلى خارج البلاد بشكل نهائي، وإلى الإصرار بأن تحتفظ إيران بأجهزة الطرد المركزي البدائية فقط، فيما دعا الكُتّاب المجتمع الدولي إلى مواصلة الضغط على إيران بغية وقفها تطوير برنامج الصواريخ البالستية بذريعة أن هذه الصواريخ ليس لديها أي غرض شرعي سوى حمل الأسلحة النووية.

واللافت هو زعم الكتّاب أن **الرئيس الأميركي المقبل قادر على إعادة النظر في الاتفاق النووي** وأنه من الضروري أن يقوم بذلك. وبالتوازي، على الرئيس المقبل أيضاً أن يوجه رسالة واضحة إلى حلفاء واشنطن الأوروبيين بأن كيفية رد فعلهم على تعديلات في خطة العمل المشتركة ستؤثر على علاقاتهم

٣- Eliot A. Cohen, Eric S. Edelman, and Ray Takeyh, Time to Get Tough on Tehran :Iran Policy After the Deal, Foreign Affairs, January\February, 2016

٤- ترجمة وتلخيص الأستاذ علي رزق

مع الولايات المتحدة. علاوة على ذلك حث الكتّاب الولايات المتحدة على معاقبة إيران بسبب ما أسموه "رعايتها للإرهاب" و"انتهاكاتها في مجال حقوق الإنسان". وفي هذا الإطار دعوا إلى عزل إيران عن الاقتصاد العالمي عبر إعادة فرض نظام العقوبات قدر الإمكان، كما دعوا إلى شن حرب سياسية لتعزيز حالة استياء الشارع الإيراني من النظام وتعميق الشقاق داخل الدائرة الحاكمة.

وحث الكتّاب المسؤولين الأميركيين على تحدي "قِيم وبقاء" النظام الإيراني بغية "نزع شرعية الجمهورية الإسلامية". وقالوا إن على المسؤولين الأميركيين تأنيب إيران على أساس أنها قوّة شمولية من بقايا القرن العشرين ستزول عن الوجود حتماً. واعتبروا أن ما من أحد قادر على حشد المعارضة في الخارج مثل الرئيس الأميركي، وهذا ما يجب أن يقوم به الرئيس المقبل.

كما طرح الكتّاب أن تستفيد الحكومة الأميركية من وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي من أجل توجيه رسالة مفادها أن الحكم الديني في إيران لم يسفر سوى عن الحرمان الاقتصادي والسياسي. وفي هذا الإطار دعوا إلى تسليط الضوء على مشاريع إيران الإمبريالية وتخصيص مواردها لحزب الله والنظام السوري. وفي السياق ذاته طرحوا قيام الولايات المتحدة بتشجيع وكذلك إعلان حالات الانشقاق عن النظام،حيث رأوا أن ذلك قد يزرع الإرباك وانعدام الثقة داخل الحكومة الإيرانية. وزعم الكتّاب أن الجمهورية الإسلامية تبقى عرضة للثورات الشعبية، حيث تحدثوا عن حتمية اندلاع ما أسموه ثورة شعبية جديدة و عن ضرورة وقوف الولايات المتحدة إلى جانب هذه "الثورة " عندما تحصل.

يكرّر المقال الدعوات **إلى فرض عقوبات أشد على قوات حرس الثورة الإيرانية والمؤسسات المالية بحجج دعم الإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان**. ويدعو المقال الولايات المتحدة إلى التصدي لنفوذ إيران حول الشرق الأوسط، والتي يبدوا أنها وصلت إلى ذروة قوتها، حيث يسيطر من أسموهم بـ"وكلائها" على ثلاث عواصم عربية – وهي دمشق وبغداد وصنعاء – كما يلعب وكلاؤها دوراً كبيراً جداً في بيروت، وفقاً ما ورد في المقالة. وفي السياق ذاته شدد الكتّاب على أن الولايات المتحدة في أثناء مواجهتها لإيران ستحتاج إلى اللاعبين الإقلميين ليتحملوا مسؤولياتهم. كما شدّدوا على ضرورة أن توضح الولايات المتحدة أنه في مقابل الحماية الأميركية يجب على حلفاء واشنطن العرب تقليص علاقاتهم التجارية وتمثيلهم الدبلوماسي في طهران. واكدوا على ضرورة "التحام العالم العربي تحت رعاية الولايات المتحدة" بوجه إيران، وهو ما يتطلب أمراً افتقدته إدارة أوباما، ألا وهو استراتيجية تشدد القيود على طهران و تعزز علاقات واشنطن مع حلفائها التقليديين.

وذهب الكتّاب أن الولايات المتحدة لا تزال تستطيع تدريب وتسليح البدائل القادرة على إلحاق هزائم أكبر بالنظام السوري – خاصة الأكراد ومقاتلي العشائر العربية والدروز. غير أنهم اعتبروا أن هذه الجماعات لن تحقق المكاسب الميدانية إلا في حال سمحت لهم الولايات المتحدة بمهاجمة نظام الأسد. واعتبر الكتّاب أن من أسباب فشل برامج التدريب السابقة أنها اشترطت على المتمردين تقييد هجماتهم ضد داعش فقط مما أدّى إلى صعوبات في تجنيد عناصر جديدة. وفي الإطار ذاته دعوا إلى إرسال المزيد من عناصر القوات الخاصة الأميركية.

كذلك قال الكتّاب إن **قلب ميزان القوة ضد نظام الأسد سيتطلب إقناع تركيا بإعادة تنظيم أولوياتها في سوريا**، حيث اعتبروا أن جعل أنقرة تصطف أكثر مع السياسية الأميركية سيتطلب تبادلاً حقيقياً في الآراء وأن يظهر الدبلوماسيون الأميركيون أنهم يتشاركون الرغبة مع تركيا بالتخلص من نظام الأسد. في المقابل سيكون على الأتراك التخلي عن تركيز الجهود على محاربة الاكراد و الموافقة على جعل المعركة ضد الأسد وداعش الأولوية القصوى. وتؤيد المقالة فكرة المنطقة الآمنة للاجئين،"والتي تتطلب بشكل شبه حتمي منطقة حظر طيران"، وذلك لفسح المجال فيها لنمو معارضة سنية عربية معتدلة.

عراقياً، تحدث الكتّاب عن ضرورة قيام واشنطن بالسعي إلى الحد من نفوذ إيران في بغداد، حيث قالوا إن الهدف الأساس يجب أن يكون القضاء على داعش و بالتالي التخلص من اعتماد الحكومة العراقية على الدعم الايراني. وحث الكتّاب واشنطن على الضغط على الحكومة العراقية بغية الحكم بشكل شامل أكثر، كي تظهر هذه الحكومة على أنها تعمل من أجل السنّة والأكراد، وليس الشيعة فقط، وفقاً لتعبيرهم. وأضافوا أن على واشنطن تكثيف مساعدتها العسكرية لصالح العناصر القبلية الكردية و السنية، وكذلك تكثيف الحملة الجوية ضد داعش في كل من العراق و سوريا و تعزيز التواجد العسكري الأميركي إلى جانب القوات العراقية، كل ذلك مقابل التزام اللاعبين العراقيين بالتصدي لإيران و حلفائها في الداخل العراقي.

كما أكّد الكتّاب على **ضرورة توفير الولايات المتحدة المساعدة لدول الخليج في مواصلة فرض الحصار على اليمن من أجل منع "السفن الإيرانية" من إعادة تزويد وكلائها"** و فقاً لتعبير الكتّاب. وشدّد الكتّاب على ضرورة أن تقوم واشنطن بإستعادة ثقة "إسرائيل" ودول الخليج، حيث قالوا إن واشنطن لا تستطيع مجرد شراء هذه الدول عبر المزيد من صفقات السلاح. وعليه فإن الهدف يجب أن يكون بناء استراتيجية عامة تُبنى على التفاهم الضمني بأن "إسرائيل ودول الخليج هم في نفس المأزق الاستراتيجي حيال إيران"، وهي خطوة ستعزّز العلاقات بين "إسرائيل" والخليج بوساطة أميركية بما يمكن أن يؤدي إلى تزويد "إسرائيل" لدول الخليج بنظام القبة الحديدية المضاد للصواريخ.

تطرح المقالة إمكانية إنشاء خصوم إيران وحدات من القوات الخاصة القادرة على العمل داخل إيران من أجل "استغلال معاناة الأقليات العرقية المختلفة". وأسدى الكُتّاب جملة من النصائح لدول الخليج، مثل ضرورة قيامهم بالمزيد من أجل تقليص قدرة إيران على منع صادرات النفط عبر مضيق هرمز عن طريق تعزيز قدرة الأنابيب التي تم بناؤها من أجل تخطي مضيق هرمز، وعلى الاستثمار بالقدرات مثل صواريخ جو–جو القادرة على إسقاط الطائرات الإيرانية وصواريخ الكروز، وعلى تعزيز القدرات من أجل التصدي لاسطول البحرية الإيرانية، بما في ذلك الزوارق. أخيراً يتبنى الكتّاب فكرة أن إيران تشكّل مشكلة أكبر من الجماعات المتطرّفة مثل داعش، حيث إن هذه الجماعات لا تمتلك الموارد والقدرات التي تمتلكها إيران. وعليه اعتبروا أن سياسة الضغط "ستقرب اليوم الذي يستبدل فيه الشعب الايراني نظاماً قد جعل حياته بائسة".

الإتفاق النووي الإيراني – دليل تعريفي[٥]

مركز بلفر للعلوم والشؤون الدولية، آب ٢٠١٥

يتناول هذا التقرير أبرز فصول الاتفاق النووي (خطة العمل الشاملة) بالعرض والتقويم من قِبل عدد من الخبراء المختصين من كلا الحزبين – الجمهوري والديموقراطي – بهدف تقديم تقدير موضوعي إلى صُنّاع القرار يتضمّن أبعاد الاتفاق، ونقاط قوته وضعفه، لأخذ القرار المناسب بالمصادقة على القرار أو عدمها.

١. بخصوص عمليات إنتاج البلاتينيوم يشير التقرير إلى أن الاتفاق يضمن إغلاق هذا المسار في المدى المنظور، ومن الصعب لإيران إنتاج البلاتينيوم بشكل سري، بالإضافة إلى أن بناء مفاعلات تعمل بالماء الثقيل أو إعادة مفاعل "أراك" للعمل على إنتاج البلاتينوم سيحتاج لعدة سنوات. أما بخصوص اليورانيوم المخصب فالقيود أقل صرامة. وينص الإتفاق على قيود في إنتاج، وتخصيب، وتخزين اليورانيوم لفترات تتراوح بين ١٠ – ١٥ سنة، ورغم أن هذه القيود يمكن التحلل منها خلال أشهر أو سنوات إلا أن فضح ذلك متاح بشكل سريع.

٢. خلال السنوات العشر المقبلة ستكون إيران – إن قررت التحلل من إلتزماتها – بحاجة تقريباً لمدة سنة لإنتاج يورانيوم مخصب بدرجة عالية بكمية كافية لإنتاج قنبلة نووية، بينما هذه المهلة هي بين ٢ –٣ أشهر حالياً. بعد ١٥ سنة ستصبح هذه المدة تتروح بين عدة أشهر وعدة أسابيع. إلا أن التقرير يرجح أن إيران لن تخل بالتزاماتها لأنها ستكون عرضة للانكشاف وكونها هشة أمام ضربة عسكرية لمفاعل ناتنز. إلا أن التقرير يعبّر بقلق عن المرحلة التي تلي رفع القيود بخصوص التخصيب (أي بعد ١٥ سنة) وحينها ستصبح إيران قادرة بشكل كبير على إنتاج وتخزين كميات كافية من اليورانيوم لإنتاج قنبلة نووية متى أرادت، كما هي حال دول مثل اليابان.

٣. نظام التثبت وآلية إعادة فرض العقوبات يعقّدان فرص إيران في الأنشطة النووية السرية ويزيدان من إحتمال تعرضها للجزاء والمعاقبة. وبحسب مستوى العمليات الاستخبارية للولايات المتحدة وحلفائها، فإنه من الصعب جداً أن تتمكن إيران في القيام بأنشطة نووية رئيسية بشكل سري، وبصعوبة أقل بخصوص "الأبحاث النووية" السرية (أبحاث حول أجهزة الطرد مثلاً).

٥- The Iran Nuclear Deal: A Definitive Guide

بخصوص عمليات التفتيش والرقابة، يشير التقرير إلى أن **الإتفاق يشتمل على أدوات كافية لمنع إيران من القيام بخطوات نووية سرية وازنة**، أي أن إيران لا تستطيع القيام بجهد سري فيه كميات كبيرة من المواد النووية فلا يبقى أمام إيران إلا خيار تفكيك دورة الوقود النووي عبر بناء جملة من المشاريع النووية الصغيرة المنفصلة، وهو أمر مرهق جداً.

بخصوص "آلية ٢٤ يوماً وأكثر"[٦] يرجح التقرير أن تطلقها معلومات إستخبارية أميركية يجري تسليمها للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويعتبر التقرير أن هذه الآلية نافعة بخصوص أي مشاريع نووية كبيرة (مثل بناء منشأة سرية) لأنه لن يكون أمام إيران الوقت الكافي لتفكيكها، بعكس الخطوات النووية السرية الصغيرة التي لا تشتمل مواد نووية (كالأبحاث بخصوص الأسلحة النووية) حيث يمكن لإيران خلال ٢٤ يوماً محو آثار أي إنتهاك مفترض.

في حال انقضاء مهلة ال ٢٤ يوماً من دون التوصل لحل مسألة تُعتبر أنها تمثل "عدم امتثال فاضح" (وليس خرق طفيف)، يمكن لأي طرف إما إحالة المسألة مباشرة لمجلس الأمن وإما للجنة المشتركة وفق "آلية حل النزاعات" التي يجب أن تثمر خلال ٣٥ يوماً وإلا يحال الأمر لمجلس الأمن. فور وصول المسألة لمجلس الأمن، يكون لديه مهلة ٣٠ يوماً للتصويت على "إستمرار رفع العقوبات"، حيث لكل دولة حق الفيتو، وفي حال الفشل في إصدار هكذا قرار يعاد تلقائياً فرض كل عقوبات مجلس الأمن على إيران. ويشير التقرير إلى الرضى عن هذه الآلية ويعتبر أنها تضمن للولايات المتحدة صلاحية كافية لردع الإيرانيين. كما يمكن للأميركيين مع حلفائهم الأوروبيين تمرير قرار من داخل اللجنة المشتركة بالموافقة على طلب الوكالة الدولية الدخول إلى مواقع مشبوهة. ثم إن إمكانية فرض العقوبات – بالإضافة إلى القصور البنيوي في الاقتصاد الإيراني (فساد – تعقيدات بيوقراطية...إلخ) ستشكّل هاجساً وقلقاً للكثير من الشركات الغربية مما قد يؤثر في حجم الاستثمارات المالية المتدفقة إلى إيران.

٤. بخصوص التعاون النووي السلمي بين إيران والدول الموقعة كما في ورد في ملحق خاص بالاتفاقية، يشير التقرير إلى أن الهدف من هذا التعاون تشجيع إيران على البقاء ضمن الإطار السلمي

٦– إذا لم يكن بالإمكان التحقق من عدم وجود أي مواد أو أنشطة نووية غير معلنة أو أنشطة تتعارض مع خطة العمل الشاملة بعد تطبيق الوسائل البديلة للترتيبات المتفق عليها من قبل إيران والوكالة، أو إذا كان الجانبان غير قادرين على الوصول إلى ترتيبات مرضية للتحقق من عدم وجود مواد نووية غير معلنة أو تحركات أو أنشطة تتعارض مع الخطة في مواقع محددة خلال ١٤ يومًا من طلب الوكالة الأصلي للوصول، يجب التشاور بين أعضاء اللجنة المشتركة وإيران، وهو الأمر الذي من شأنه أن يبدد مخاوف الوكالة من خلال الوسائل الضرورية المتفق عليها بين إيران والوكالة الدولية، و في حال عدم وجود اتفاق بين أعضاء اللجنة المشتركة، يجري التوافق بالأغلبية أو بواقع ٥ أو أكثر من أعضائها الثمانية، ومن شأن ذلك تقديم المشورة اللازمة لحل مشاكل الوكالة، ولن تتجاوز عملية التشاور أو أي إجراء من جانب أعضاء اللجنة المشتركة مدة ٧ أيام، وعلى إيران تنفيذ الوسائل اللازمة في غضون ٣ أيام إضافية. (١٤ +٧ + ٣ = ٢٤ يوماً)

وإلى الاحتكاك مع العلماء الإيرانيين، وزيادة معايير الآمان والأمن في المنشأت النووية الإيرانية. أما في الشق السلبي فإن هذا التعاون سيتيح لإيران الدخول إلى التكنولوجيا النووية .بما يسمح لها بتوسعة برنامجها النووي بعد نهاية مهلة خطة العمل المشتركة ولذا يجب الحذر في مد الإيرانيين.بمساعدة نووية في القضايا الحساسة مثلل التخصيب.

٥. بخصوص التداعيات البعيدة المدى: رغم أن الاتفاق لن يزيل تماماً فرضية أن تسعى إيران للسلاح النووي بعد ١٥ عاماً، إلآ أن **الاتفاق سيهمش الأصوات الإيرانية المؤيدة لإنتاج سلاح نووي عبر تقليص التهديد العسكري الاستفزازي الأميركي والفرص الناتجة عن الاندماج الإقتصادي لإيران.** فيما يرى معارضو الاتفاق في الولايات المتحدة أن الاتفاق يشرعن البرنامج النووي الإيراني من دون أن يقلّص عدائية إيران تجاه أميركا.بما فيها الحاجة إلى سلاح نووي للدفاع عن نفسها بوجه الأميركيين. يحاجج التقرير أنه حتى في حال بقيت دوافع إيران هي ذاتها بخصوص امتلاك سلاح نووي بعد ١٥ سنة، إلا أن احتمال السعي لامتلاك هذا السلاح سيكون أقل بسبب انكشاف منشآتها النووية أمام ضربة عسكرية.

الخطر الحقيقي يكمن في انطلاق إيران – بعد نهاية ١٥ عاماً – نحو بدء مسار تدريجي لزيادة قدرات التخصيب إلى أن تصبح قادرة على الإنتقال سريعاً نحو تصنيع القنبلة أو لحين بناء منشآت سرية. عندها، ستكون خيارات أميركا في إعادة فرض العقوبات أو توجيه ضربة عسكرية صعبة للغاية باعتبار أن مفاعيل "خطة العمل الشاملة" انتهت وتصبح العقوبات خاضعة للمعايير العادية في مجلس الأمن حيث لروسيا والصين حق الفيتو.

٦. يعرض التقرير حجج كل من المؤيدين والمعارضين. يفيد منطق المؤيدين أن الاتفاق يقدم ضمانات هي بالحد الأدنى أفضل من الواقع الحالي، وبالتالي فإن رفض الاتفاق سيشجع إيران على الاندفاع لتعزيز برنامجها النووي بفرص أعلى من النجاح للأنشطة السرية، بالتوازي مع اهتزاز الإجماع الدولي بخصوص العقوبات حيث ستظهر إيران في موقع الملتزم في مقابل إخلال أميركا بالتزماتها.

على المدى البعيد، يحاجج المؤيدون أن الاتفاق يعزز أصوات المعتدلين داخل إيران من خلال العوائد الاقتصادية التي سيختبرها الإيرانيون. بالإضافة إلى ما تقدم، يضمن الإتفاق عدم امتلاك إيران لسلاح نووي وهذا ما يؤدي لتعزيز الأمن الإسرائيلي وأمن حلفاء أميركا في المنطقة.

على مستوى المعارضين، ينادي هؤلاء بأن الاتفاق ليس جيداً بالقدر الكافي، بل يجب التشدد أكثر بخصوص قيود التخصيب، وإطالة أمدها وتشديد إجراءات التحقق والتفتيش. ويعتقد هؤلاء أن فرض مزيد من العقوبات سيلزم إيران بمزيد من التنازلات التي ستقدمها طهران للإدارة الأميركية المقبلة، وحتى ذلك الحين لن تقوم إيران بخطوات كبيرة خوفاً من هجوم عسكري. وما يثير قلق هؤلاء بشكل أكبر هو الانعكاسات الإقليمية المتمثلة في سباق تسلح نووي وتوفر موارد إقتصادية ضخمة لإيران

تستثمرها في سياسيات إقليمية معادية لواشنطن وحلفائها.

خلاصة التقرير **أن إيران ضمن فترة ال ١٥ سنة المقبلة مقيدة ومكبلة نووياً** عبر هذا الاتفاق، فالقدرة على التملص ضعيفة وقدرة الأميركيين على الرقابة والتحقق وإعادة فرض العقوبات عالية. السؤال المقلق يذهب إلى ما بعد نهاية مدة "خطة العمل الشاملة" (أي انقضاء ١٥ عاماً منذ سريان الإتفاق)، هل ستتغير حوافز وقدرة إيران في الذهاب نحو امتلاك سلاح نووي بطرق علنية وسرية؟ ويختم التقرير بالتوجّه إلى صنّاع القرار مشيراً إلى أن أخذ القرار بالموافقة أو بالرفض بخصوص الاتفاق يعتمد على تقييم المخاطر النسبية للقبول بالاتفاق الحالي أو للمراهنة على اتفاق مستقبلي أفضل.

ما بعد خطة العمل المشتركة: خطة عمل للولايات المتحدة

إيلان غولدنبرغ، إليزابيث روزنبيرغ، أفنير غولف، نيكولاس هاريس، إيلي ماروير، "مركز الأمن الأميركي الجديد"، تشرين الأول ١٩، ٢٠١٥. [٧]

يرسم التقرير استراتيجية لواشنطن من أجل الاستفادة القصوى من إيجابيات الإنجاز الدبلوماسي مع إيران وفي الوقت نفسه التصدي لما أسماه بـ"الآثار السلبية للاتفاق". ودعا التقرير إلى تبني مقاربة المجابهة والانخراط مع إيران، على غرار المقاربة المتّبعة مع دول مثل الصين وروسيا. وحدّدت الوثيقة ست ركائز مركزية لدعم مثل هذه الاستراتيجية، من بينها الأربع التالية التي قد تعدّ الأهم:

الأولى هي وضع شروط على "التنفيذ الفعّال على المدى الطويل" من خلال اتخاذ خطوات خارج إطار خطة العمل المشتركة. وفي هذا الإطار دعا التقرير إلى إنشاء آليات جديدة خارج سياق خطة العمل المشتركة لإعادة فرض العقوبات، وذلك بالتنسيق مع الشركاء، كما إلى إنشاء آليات لتشجيع الشركات التجارية الخاصة على العودة إلى إيران. كذلك دعا التقرير إلى مواصلة إعداد خطط طوارئ عسكرية توضح بأن الخيار العسكري مطروح في حال "تحركت إيران باتجاه السلاح النووي".

الثانية تحثّ على العمل الوطيد مع "الشركاء السنّة العرب" من أجل التصدي لما وصفه بـ"النشاطات الإيرانية التي تتعارض مع المصالح الأميركية"، خاصة تلك المتعلقة بالوكلاء في الشرق الأوسط. وأوصى التقرير بإنشاء منتدى دفاعي واستخباراتي على المستوى الحكومي يلتقي بشكل دوري مع دول مجلس التعاون الخليجي والشركاء العرب من أجل الإشراف على تنفيذ استراتيجية تهدف إلى "التصدي لنشاطات إيران المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط"، وفقاً لمزاعم التقرير.

كما دعت الوثيقة إلى إنشاء قوة متعدّدة الجنسيات مشتركة مع "الشركاء العرب" بغية التصدي لما أسماه التقرير " التهديدات غير التقليدية من قبل قوات حرس الثورة الإيرانية والمتطرفين السنة". ضمن الإطار نفسه أيضاً يوصي التقرير بالعمل مع "الشركاء من دول مجلس التعاون الخليجي وبلدان عربية" لتغيير ميزان القوى على الأرض في سوريا عبر توسيع برامج تدريب وتسليح ما يسمى بالمعارضة

٧- After the Joint Comprehensive Plan of Action: A Game Plan for the United States, Ilan Goldenberg, Elizabeth Rosenberg, Avner Golov, Nicholas Heras, Ellie Maruyama, Center for the New American Century, October 19, 2015

المعتدلة، ويدعو أيضاً إلى أخذ إجراءات محدّدة ضدّ قوات حرس الثورة الإيرانية، "إما بشكل أحادي أو بشكل مشترك مع "إسرائيل" أو الشركاء العرب".

أما الثالثة فتشدّد على طمأنة "إسرائيل" بالالتزامات الأميركية وتعزيز التعاون معها في مجال التصدي لما وصفه التقرير "بقدرات إيران النووية" و غيرها في المجال العسكري، ودعا إلى إعادة إحياء حوار أميركي –إسرائيلي رفيع المستوى حول استراتيجية مشتركة لمنع ما أسمته الوثيقة بسيناريو "إيران مسلحة نووياً". كما يشدّد التقرير على إعطاء أولوية لتجديد مذكرة التفاهم الأميركية الإسرائيلية حول المساعدة العسكرية الأميركية (المقدمة لـ "إسرائيل")، حيث تنتهي مهلة هذه المذكرة عام ٢٠١٧.

والرابعة تتمثل بالتعاون مع إيران في قضايا ذات مصلحة مشتركة من أجل استقرار الوضع في الشرق الأوسط وكذلك تعزيز إمكانية أن تصبح إيران "أكثر اعتدالاً وتعاوناً"، على حد تعبير التقرير. وفي هذا المجال يوصي التقرير بالتخلي عن سياسة قطع الاتصالات مع إيران في وزارة الخارجية الأميركية، وبفتح قناة بين مستشار الأمن القومي الأميركي وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني. الوثيقة أيضاً تدعو في الإطار ذاته إلى تعزيز التعاون في مجال الأمن البحري ودعم التعاون في مجال مكافحة القرصنة البحرية، وإلى اختبار مدى استعداد الحكومة الإيرانية فتح مكتب لرعاية المصالح الأميركية في طهران. ويوصي بإيجاد فرص جديدة لتقوية القطاع الخاص والمجتمع المدني في إيران، وتعزيز التعاون في أفغانستان، خاصة في مساعي مكافحة المخدرات. وتحث الوثيقة على عدم التعاون الاستراتيجي مع إيران ضد تنظيم داعش في سوريا والعراق على المدى القصير، والاستفادة من القنوات الدبلوماسية على المدى الطويل من أجل فتح المجال لمناقشة قضايا إقليمية.

وبالنسبة إلى الركيزة الرابعة فهي تدعو إلى الاستفادة من الاتفاق النووي من أجل تعزيز القيادة الأميركية العالمية والضمان بأن علاقات إيران "الاستراتيجية والاقتصادية الجديدة" لا تقوض أهداف أميركا في المنطقة أو علاقاتها مع المنافسين الكبار العالميين. وهنا يوصي التقرير بتقليص أهمية دور إيران ضمن الأجندة الثنائية بين الولايات المتحدة والصين، وذلك بغية الحد من الأوراق التي تمتلكها الصين والتركيز على قضايا ذات أهمية أكبر لواشنطن في القارة الآسيوية. ويدعو أيضاً إلى إبقاء الملف الإيراني ضمن الأجندة الثنائية بين واشنطن وموسكو. وتدعو الوثيقة أيضاً إلى العمل على إبعاد روسيا عن الأسد وبحث إمكانية قبول موسكو بحل للحرب الأهلية السورية يشمل "انتقالاً تدريجياً للسلطة". كما تتحدث الوثيقة عن التعاون مع الصين في مجال تأمين امدادات النفط في الشرق الأوسط والأمن البحري في منطقة الخليج وآسيا والمحيط الهادىء، فضلاً عن ضمّ الصين للجهود التي قد تبذلها الولايات المتحدة مع إيران من أجل استقرار الوضع في أفغانستان والتصدي لتنظيم داعش.